

دور العلاقات الاقتصادية الدولية في نمو وتنويع الاقتصاد السعودي

أ.د. عبلة عبد الحميد بخاري

أستاذ الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية

إيلاف عبد الله الزهراني

باحث قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية

المخلص:

على الرغم من أن النفط هو ركيزة أساسية للاقتصاد والمحرك الرئيس للعلاقات الاقتصادية الدولية في المملكة العربية السعودية، فإن تحقيق الرؤية الطموحة (2030) يركز بشكل أساسي على تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد والاستثمار في القطاعات غير النفطية. ومن هنا، تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر العلاقات الاقتصادية الدولية على تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي. اعتمدت الدراسة على المنهج الاقتصادي القياسي لتقدير أثر تطور العلاقات الاقتصادية الدولية على النمو والتنويع الاقتصادي في المملكة خلال الفترة 1980-2019م. تم استخدام منهجية الارتباط الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للتكامل المشترك، من خلال نموذجين للنمو؛ للقطاع النفطي وللقطاع غير النفطي. مثل الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع الممثل للنمو، وتمثلت المتغيرات المستقلة في كل من: الصادرات، الواردات، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف الحقيقي، والتحويلات الشخصية للعاملين. اتضح من النتائج وجود علاقات توازنية طويلة الأجل، خلصت الدراسة إلى أن القطاع النفطي لا زال هو المهيمن الأكبر على الاقتصاد السعودي، أما الناتج غير النفطي فيتطلب المزيد من جهود التنويع وتشجيع الصادرات والاستثمارات في القطاعات غير النفطية. وعليه توصي الدراسة بضرورة استغلال الإيرادات النفطية للاستثمار في القطاعات الواعدة، هذا مع ضرورة تقوية علاقات الاقتصادية الدولية للمملكة بالتركيز على نقل التكنولوجيا والنهوض بالاقتصاد المعرفي والرقمي، ودعم القطاع غير النفطي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية والانتفاع الإيجابي من العمالة الوافدة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الاقتصادية الدولية، التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، تحويلات العاملين.

Abstract:

Although oil is an essential pillar of the economy and the main driver of international economic relations in the Kingdom of Saudi Arabia, achieving the ambitious vision (2030) mainly focuses on the enhancement of economic growth and diversification the economy and investment in non-oil sectors. Hence, this study aims to identify the impact of international economic relations on economic growth and diversification. The econometric approach is applied to estimate the impact of the development of international economic relations on economic growth and diversification in the Kingdom of Saudi Arabia during the period 1980-2019. The ARDL cointegration approach was utilized, through two growth models; for the oil sector and for the non-oil sector. The GDP represents the dependent variable for economic growth, and the independent variables are: exports, imports, foreign direct investment, real exchange rate, and personal remittances of labor. The results reveal the existence of long-term equilibrium relations. The study concluded that the oil sector is still the dominant one in the Saudi economy, while non-oil output requires more diversification efforts and encouragement of exports and investment in the non-oil sectors. Subsequently, the study recommends the necessity of exploiting oil revenues for the sake of investing in promising sectors. Strengthening the

Kingdom's international economic relation should be focused on technology transfer, advancing the knowledge and digital economy, and supporting non-oil sector by attracting foreign investments and making the most from expatriate labor.

Keywords: International economic relation, Economic diversification, Economic growth, International trade, Exchange rate, Foreign direct investment, labor remittances.

مقدمة:

ترتبط دول العالم فيما بينها بشبكة معقدة ومتشابكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تمثل فيها التجارة الدولية للسلع والخدمات والأصول الرابط الأقوى بين الدول (هدسون وهرنر، 1987). ومع التطور الاقتصادي وتحرير التجارة والعملة، أضحى من الصعب على الدولة الواحدة أن تبقى دون تعاون اقتصادي مع باقي دول العالم (الشافعي، 2205). وعليه تعتبر دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية موضوعاً ذو أهمية على النطاقين المحلي والعالمي، وذلك للأثار المتبادلة التي تنشأ بين الدول في إطار هذه العلاقات، خاصة في ظل التطورات المعاصرة في الاقتصاد الدولي التي تمتاز بالاستمرارية والتجدد مما يزيد الاندماج الاقتصادي بين الدول، نتيجة لتحرير التجارة وسهولة انتقال العمالة والمعرفة الفنية في ظل التطور والتقدم التكنولوجي في مجالات النقل والاتصالات.

والمملكة العربية السعودية، كدولة لها ثقلها الاقتصادي العالمي كونها أكبر مصدر للنفط في العالم وثاني دولة من حيث احتياطياتها النفطية، ترتبط بعلاقات اقتصادية وثيقة بدول العالم المتقدم والنامي. هذا فضلاً عن علاقات الصداقة التي تربط المملكة بشركاءها الاستراتيجيين، وتوجهات الدولة الخارجية في دعم الروابط وتعزيز السلام الدولي. كما ويتضح الدور الرائد للمملكة في علاقاتها الاقتصادية الدولية من خلال تعاونها الفعال وعضويتها في المنظمات الدولية الاقتصادية مثل الأوبك والأوبك وصندوق النقد الدولي والهيئة الدولية للتجارة، والمنظمات الإنمائية الدولية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبرنامج الأمم المتحدة). وقد توجت جهود المملكة بانضمامها مؤخراً لمجموعة العشرين G20، لتشكل ضمن المجموعة -التي يشكل اقتصادها 85% من الاقتصاد العالمي وتستحوذ على ربع التجارة العالمية- نموذجاً فريداً يجمع أكبر اقتصاديات العالم، الأمر الذي يساعد على تحقيق أهدافها ومشاركة المنظمات العالمية في تنفيذها (الشرق الأوسط، 2019).

ومن الجدير بالذكر هنا، أن العلاقات المستقبلية بين الدول تتأثر بمقدار التطورات التي تحصل في العلاقات الاقتصادية، والتي تعبر عن مظاهر التكامل والترابط بين الدول المكونة لتلك العلاقات، فالدول التي لا تؤيد هذا النظام الجديد في العلاقات الدولية وتنضم إليه ستكون منعزلة سياسياً واقتصادياً عن العالم وتبدأ بفقدان مكانتها المعهودة تدريجياً. وعليه تتضح أهمية هذه الدراسة في تناولها للعلاقات الاقتصادية الدولية للمملكة العربية السعودية في ظل استهداف التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي.

مشكلة الدراسة:

تتأثر طبيعة وشكل العلاقات الاقتصادية الدولية للمملكة العربية السعودية، بهيكل الاقتصاد السعودي والذي يعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل القومي-والذي يشكل 77.4% من إجمالي الصادرات السعودية (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020). وفي ظل توجهات الدولة لتنويع قاعدتها الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، تواجه تحديات أزاء طبيعة علاقاتها الدولية وهيمنة النفط على النصيب الأكبر من الصادرات، والاعتماد الكبير على الواردات، فضلاً عن الجهود التي تبذلها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالصورة المعززة للنمو والتنويع الاقتصادي. الأمر الذي يتطلب تحري تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على النمو الاقتصادي للنتائج المحلي النفطي ونظيرة غير النفطي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر العلاقات الاقتصادية الدولية على تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2019م. ولتحقيق هذا الهدف تسعى الدراسة إلى استعراض الأدبيات بغرض التأسيس النظري لموضوع البحث، ومن ثم تقدير العلاقات المرتبطة بالموضوع. اعتمدت الباحثتان نموذجين لتحليل الانحدار باستخدام البرنامج الإحصائي E-views، بحيث يرتبط النموذج الأول بالنتائج المحلي الإجمالي النفطي ويرتبط الثاني بالنتائج المحلي الإجمالي غير النفطي (دلالة على التنويع الاقتصادي). أما المتغيرات المؤثرة في النموذجين والتي تعكس العلاقات الاقتصادية الدولية، فتتمثل في إجمالي قيمة الصادرات، إجمالي قيمة الواردات، صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل سعر الصرف الحقيقي، والتحويلات الشخصية للعاملين.

تأمل الباحثان في استخدام نتائج الدراسة لخروج بالاستنتاجات والتوصيات المناسبة التي من شأنها تعزيز دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة.

المنهجية البحثية:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، فتعرف وتصف المفاهيم والنظريات المرتبطة بالعلاقات الاقتصادية الدولية، وتستعرض الدراسات السابقة في سبيل التأصيل النظري، وتحديد المتغيرات التي تدرج تحت النموذج القياسي. تستخدم الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model لتقدير أثر تطور العلاقات الاقتصادية الدولية على النمو والتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، اعتماداً على بيانات الإحصاءات الرسمية لمؤسسة النقد العربي السعودي (2019)، والبيانات المفتوحة للبنك الدولي (World Bank (2020). وقد تم تمثيل العلاقة الخطية في صورتها العامة من خلال نموذجين للتحليل لمقارنة النتائج بينهما:

$$OGDP_t = a + \beta_1 XPT_t + \beta_2 IMT_t + \beta_3 FDI_t + \beta_4 EXR_t + \beta_5 PTL_t + U_t \dots (1)$$

$$NGDP_t = a + \beta_1 XPT_t + \beta_2 IMT_t + \beta_3 FDI_t + \beta_4 EXR_t + \beta_5 PTL_t + U_t \dots (2)$$

حيث يمثل $OGDP$ الناتج المحلي الإجمالي النفطي، $NGDP$ الناتج المحلي الإجمالي غير

النفطي، XPT إجمالي الصادرات، IMT إجمالي الواردات، FDI صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، EXR معدل سعر الصرف الحقيقي، و PTL التحويلات الشخصية للعاملين. وتختبر الدراسة الفرضيات التالية للنموذجين (الناتج المحلي النفطي والناتج المحلي غير النفطي):

- وجود علاقة ذات معنوية إحصائية إجمالية الصادرات وبين النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة ذات معنوية إحصائية بين إجمالي الواردات وبين النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة ذات معنوية إحصائية بين الاستثمار الأجنبي وبين النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة ذات معنوية إحصائية بين سعر الصرف الحقيقي وبين النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة ذات معنوية إحصائية بين تحويلات العمالة وبين النمو الاقتصادي.

مصطلحات الدراسة:

تتمثل المصطلحات التي تتبناها الدراسة فيما يلي:

- **العلاقات الاقتصادية الدولية:** تعرف العلاقات الاقتصادية الدولية International Economic Relations بأنها "الروابط والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بين دولتين أو مجموعة من الدول المختلفة مثل الاستثمار الدولي، والتجارة الدولية،.. الخ" (الشافعي، 2005: 550).
- **النمو الاقتصادي:** يعرف النمو الاقتصادي Economic Growth بأنه الزيادة التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product، ويعرف هذا الناتج بأنه "مجموع الاستخدامات النهائية للسلع والخدمات (جميع الاستخدامات باستثناء الاستهلاك الوسيط) مقاسة بأسعار المشترين ناقصاً قيمة الواردات من السلع والخدمات أو مجموع الدخل الأولي الموزع من قبل وحدات المنتج المقيمة" (OECD, 2007: 346-247).
- **التنوع الاقتصادي:** يعبر عن التنوع الاقتصادي Economic Diversification بشكل عام بأنه استراتيجية تتبع للحد من التقلبات وتوفير الحماية ضد الصدمات الخارجية المعاكسة (Balavac & Pugh, 2016)، فيعرف بأنه "تنوع مصادر الدخل القومي من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل، من خلال بناء قاعدة واسعة من المنتجات المحلية والمصدرة التي لا تعتمد على مورد واحد قد يخضع للاضطرابات الاقتصادية عند حدوث أي تغيرات" (Bokhari, 2017: 2).
- **الانفتاح التجاري:** يعبر عن الانفتاح التجاري Trade Openness عن نسبة صادرات وواردات الدولة إلى ناتجها المحلي الإجمالي (Balavac & Pugh, 2016).
- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment بأنه "فئة من الاستثمار الدولي الذي يقوم به كيان مقيم في اقتصاد واحد (مستثمر مباشر) بهدف إنشاء مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر (مؤسسة الاستثمار المباشر)" (OECD, 2007: 203).
- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** يعرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي Real Effective Exchange Rate بأنه سعر الصرف الفعلي الإسمي مقسوماً على معامل الانكماش السعري أو مؤشر التكاليف. وهو "سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى الموزونة بحصتها في التجارة الدولية للدولة أو في المدفوعات" (OECD, 2007: 522).
- **تحويلات العاملين:** وفقاً لتعريف صندوق النقد الدولي International Monetary Fund، تشير التحويلات الشخصية Personal Transfersn أو حوالات العاملين Workers' Remittances إلى "قيمة التحويلات النقدية التي يتم إرسالها من العمال المقيمين في الخارج لأكثر من عام واحد إلى البلد الأم ويتم تسجيلها في أقسام مختلفة من ميزان المدفوعات" (Sutradhar, 2020: 276).

أدبيات الدراسة:

حظيت التجارة الدولية -كأحد دعائم العلاقات الاقتصادية الدولية- باهتمام المفكرين الاقتصاديين الأوائل، حيث تمتد جذور نظرية التجارة الدولية بشكلها الحالي إلى كتابات "آدم سميث" Adam Smith، وإن كانت هناك مساهمات قبله في فكر مدرسة التجاربيين الذي دعى لتنظيم التجارة الخارجية والحاجة لتدخل الدولة بوسائل السياسة التجارية المتعددة من أجل تحقيق فائض في المعادن النفيسة (حمو، 2018). جاءت بعد ذلك آراء الاقتصاديين التقليديين كردة فعل لمذهب التجاربيين متمثلة في أفكار كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، لتهاجم هذه الآراء أشكال التدخل والحماية وفرض القيود على التجارة الخارجية (حاتم، 1989). وقد دعا "سميث" في نظرية تحليل الميزة المطلقة إلى إلغاء القيود المفروضة على الواردات من أجل الاستفادة من المزايا التي يحققها التخصص وتقسيم العمل. أما "ديفيد ريكاردو" David Ricardo في نظرية تحليل النفقات النسبية، فرأى أن اختلاف النفقات المطلقة ليس كافياً لقيام التجارة الدولية، وإنما يلزم اختلاف النفقات النسبية. هذا وقد جاء "جون ستيوارت ميل" John Stuart Mill بنظرية القيم الدولية وركز في تحليله للتجارة الدولية على فكرة القيم الدولية، أي المعدلات التي ستبداًل بها السلع الواحدة

بالأخرى ما بين الدول، فقد قام بافتراض كمية محددة من عنصر العمل في كل دولة مع اختلاف الكمية المنتجة لها في كلا السلعتين.

جاءت نظرية "هيكشر" و"أولين" Heckscher-Ohlin Theorem نتيجة للانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية، لتوضح أسباب اختلاف الأسعار النسبية والميزة النسبية، وتبحث في تأثير التجارة الدولية على عوائد عوامل الإنتاج بين الدول التجارية واختلافات العوائد والأرباح دولياً. وأوضح "ستافان ليندر" Staffan Linder أن التشابه في الهيكل الداخلي للطلب بالدول الصناعية المتقدمة يكون بسبب المستويات المتقاربة للدخول الفردية بهذه الدول والذي يقوم بتشجيع التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية بينها، وأن اختلاف هيكل الطلب بسبب اختلاف مستويات دخول الأفراد يفسر قيام التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة الصناعية (Josić and Bašić, 2019). أما "مايكل بورتر" Michael Porter، فيرى أن النظريات التي تفسر التجارة الدولية لم تستطع أن تفسر وفورات النطاق الاقتصادية التي ممكن أن تتحقق من صناعة معينة، كما أوضح أنه لكي يتم تحقيق الميزة التنافسية لأي دولة معينة حتى تدخل بمجال التجارة الدولية فإن هناك أربعة محددات وهي: استراتيجية المنشأة، ظروف الطلب المحلي، الروابط الأمامية والخلفية، وظروف عوامل الإنتاج.

وعلى الرغم من أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، غير أنها لم تحظى بالاهتمام الكافي في الدراسات التطبيقية، فكانت معظم الدراسات التي تناقش الموضوع تتناولها بشكل نظري وصفي. وإن لم تركز معظم الدراسات على العلاقات الاقتصادية الدولية بحد ذاتها، غير أنها تتناولها من منظور التكاملات الاقتصادية أو الانفتاح التجاري والتجارة الدولية. وبعد التكامل الاقتصادي أحد أشكال تسير العلاقات الاقتصادية الدولية (Kozak & Shengelia, 2014)، من خلال التقارب الذي يحققه بين الدول والاندماج بين أسواقها (حمو، 2018). أشارت دراسة كرم (2011) إلى أن المتغيرات العالمية دفعت بالتوجه الدولي نحو التكامل إقليمياً، نظراً لاختلاف العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة العولمة التي جعلت الاقتصاد العالمي أكثر تشابكاً واندماجاً في المجالات التجارية والاستثمارات والتكنولوجيا وتنقلات العمالة وغير ذلك. ومن أجل بناء تكتلات اقتصادية فيما بين الدول النامية، يتعين الأخذ بالعديد من الاعتبارات التي من أبرزها: زيادة تنافسية اقتصادياتها، تنويع القاعدة الإنتاجية، تحسين المناخ الاستثماري، والتركيز على إرساء القواعد الصناعية البسيطة.

ركزت دراسة الشافعي (2005)، على دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تكوين وتطوير منظومة الاقتصاد القومي، ووضحت التأثير المتبادل بين هذه العلاقات وبين منظومة الاقتصاد القومي. خلصت الدراسة إلى أهمية الدور المحوري الذي تلعبه العلاقات الاقتصادية الدولية في منظومة الاقتصاد القومي، وأن العلاقات الاقتصادية الدولية يمكن أن تساهم نسبياً في علاج الاختلالات الهيكلية المؤثرة على الاقتصاد. وبالنسبة للدول النامية، تؤكد الدراسة على أهمية تطوير سياساتها الاقتصادية لتتلاءم مع التطورات العالمية، فتنتمك من تعظيم مكاسبها المرجوة من علاقاتها دولياً. وتناولت دراسة Chow (2016) العلاقات الاقتصادية الدولية لتايوان، مشيرة إلى أن الدولة -بفضل عضويتها في منظمة التجارة العالمية- تمكنت من الاستفادة من وضعها التجاري والمشاركة في العديد من الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف. كما أن اتباع تايوان لسياسها الجديدة في التوجه نحو الجنوب سيؤدي إلى تنشيط التجارة وتوسيع العلاقات التجارية والاستثمارية مع دول جنوب آسيا وخاصة الهند، فضلاً عن دورها في تحديد مستقبل تايوان الاقتصادي والسياسي.

وتعد التجارة الدولية اليوم إحدى القوى الدافعة الرئيسية للتنمية الاقتصادية ومجال لتوطيد العلاقات الدولية خاصة وأنها تمثل النصيب الأكبر من جميع العمليات الدولية (Kozak & Shengelia, 2014). وفي دراسة العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية وأهم شركاؤها التجاريين، حلل الدخيل (2001) نماذجاً آنية لدراسة هذه العلاقات بين المملكة وبين كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. أظهرت النتائج أن الاقتصاد السعودي يعتمد وبشكل كبير على الواردات لتعزيز نمو الناتج المحلي غير النفطي. كما أظهرت قوة العلاقة التبادلية للتجارة الدولية بين الاقتصاد السعودي والاقتصاد الياباني من خلال تأثير التغذية العكسية لواردات الدولتين بعضهما البعض، في حين تتضح قوة تأثير الصادرات السعودية للولايات المتحدة على الاستيراد منها، ولكن التغذية العكسية لم تكن ذات معنوية إحصائية.

زخرت الأدبيات بالدراسات المهمة بالتجارة الدولية والانفتاح التجاري من حيث تحقيقهما للنمو الاقتصادي وتعزيزهما للتنمية الاقتصادية على المدى الطويل. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، كان منها دراسة الكواز (2008) التي أشارت إلى أن هناك دور رشيد للحكومة في التأسيس لعلاقة سليمة ما بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وذلك بدعم السلع التصديرية مرتفعة النوعية. هذا بينما أظهرت دراسة شامية (1989) أن الصادرات الأردنية من المواد الرأسمالية تؤثر بشكل سلبي على معدلات النمو، وأن الصادرات من السلع الاستهلاكية فقط هي التي تساهم وبصورة إيجابية في نمو الناتج المحلي الإجمالي. أما دراسة (Agbo, et al. (2018)، فقد قيمت تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في نيجيريا، فوجدت تأثيراً طردياً معنوياً للصادرات على النمو، بينما لا تؤثر الواردات على هذا النمو. أوصت الدراسة بضرورة تنوع الصادرات خاصة غير النفطية والتركيز على تقليل الاعتماد على صادرات النفط. وفي تناول دراسة (Aljebri (2018) للعلاقة بين الانفتاح التجاري غير النفطي والتطور المالي على التوسع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990-2016م. أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين الانفتاح التجاري والنمو، وأوصت بضرورة تعزيز سياسة تحرير التجارة وإصلاح النظام المالي بما يعزز من التوسع الاقتصادي من خلال تسهيل تجارة السلع والخدمات وتوفير المعلومات الخاصة بالمشاريع التجارية وفرص الاستثمار المحتملة.

وإنطلاقاً من فكرة أن الانفتاح التجاري لا يمكن وصفه بالكامل من خلال التفتحات التجارية فقط، أضافت دراسة (Huchet-Bourdon, et al. (2018) بعدين إضافيين للتكامل التجاري وهما جودة الصادرات وتنوع الصادرات. حللت الدراسة بيانات الفترة 1980-2004 لمجموعة مكونة من 158 دولة، واتضح أن جودة الصادرات ترفع مع التأثير الإيجابي لنسبة الصادرات على النمو الاقتصادي، مشيرة إلى أن الاستثمار في القدرة الإنتاجية لتحقيق جودة الصادرات هو عنصر حاسم لتعزيز النمو. كما خلصت الدراسة إلى أن تنوع الصادرات له تأثيره الإيجابي على النمو وذلك حتى درجة معينة من الاعتماد على الصادرات. وأشارت دراسة (Balavac & Pugh (2016) إلى أنه في حالة تركيز الصادرات على عدد محدود من القطاعات -خاصة تلك الأكثر تعرضاً للتقلبات- تكون الدولة المصدرة أكثر عرضة للتقلبات الخارجية. وعندما تكون الأسواق المالية لهذه الدول ضعيفة، تضعف مقدرتها على التحوط ضد التقلبات. هذا وإن كان تنوع التكوين القطاعي للاقتصاد يعزز بدوره من تطور الأسواق المالية ويقلل من عدم التيقن. وباستخدام الدراسة لعينة من 25 دولة مرت بمرحلة انتقالية خلال الفترة 1996-2010م، بينت النتائج أن التنوع قد لا يفيد الدول التي قد تمكنت بالفعل من تنوع اقتصادها بقدر ما يفيد الدول ذات المستوى الأدنى من التنوع.

ومما سبق يتضح، تركيز العديد من الدراسات التي اهتمت بالانفتاح التجاري على جانب التنوع الاقتصادي، خاصة تنوع الصادرات. وحول التنوع الاقتصادي تحديداً، طبقت دراسة هفدت (2014) منهج تحليل المضمون لدراسة الإنجازات وتوجهات التنوع الاقتصادي الممكنة بالمستقبل في دول مجلس التعاون الخليجي، فخلصت إلى أن جهود التنوع لم تسفر في الماضي إلا عن نتائج طفيفة أما خطط التنمية الحالية فتشير بالإجماع إلى أن التنوع يؤدي إلى استقرار مستويات الدخل واستدامتها بالمستقبل. وفي دراسة مقارنة بين الإمارات العربية المتحدة والجزائر، تناول جديدين (2016)، استراتيجية التنوع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي. توصل الباحث إلى وجود أثر سلبي لتقلبات أسعار النفط على النمو في القطاع الصناعي والزراعي إلى الناتج الداخلي الخام، وهو أقل انخفاضاً في دولة الإمارات عن الجزائر، نتيجة الارتفاع النسبي لدرجة التنوع الاقتصادي ونسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج الداخلي الخام.

قاست دراسة الخطيب (2014) درجة التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، انطلاقاً من تطور بنية ستة متغيرات وتركيبها، هي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت. وبينت الدراسة مدى تأثير التنوع الاقتصادي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد أكدت دراسة (Bokhari (2017) على أن التقدم البيئي نحو تنوع مصادر الدخل يعد من أكبر التحديات التي تواجه المملكة في جهودها نحو تنوع قاعدتها الاقتصادية بعيداً عن النفط. أوصت الدراسة بضرورة تصميم المزيد من الاتفاقيات التجارية لتحفيز القطاع الخاص على التوسع في عمليات التصدير في جميع أنحاء العالم، ومن ثم زيادة إيرادات الصادرات. هذا في حين ركزت دراسة ابن لغيصم (2011) على مسيرة تقلبات التجارة الخارجية في المملكة نتيجة الظروف الاقتصادية العالمية، وقامت بربط

مؤشرات التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية معاً. أوصت الدراسة بضرورة زيادة كل من الصادرات والواردات وخاصة الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة، وضرورة تشجيع الاستثمار المحلي وخاصة في المشتقات النفطية.

وقد أظهرت الدراسات، ومنها دراسة (Gnangnon (2020 أهمية الانفتاح على التجارة الدولية، كأداة لتنويع التدفقات الرأسمالية الخارجية للدول النامية. بحثت الدراسة في دور الانفتاح التجاري في دفع التدفقات المالية الخارجية من أجل التنمية، وتحديد تدفقات المساعدة الإنمائية، وتدفقات تحويلات المهاجرين، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أكدت النتائج على التأثير الإيجابي والمهم للانفتاح التجاري على تنويع التدفقات المالية الخارجية من أجل التنمية.

نظرياً، يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً محورياً في رفع معدلات النمو الاقتصادي، لما له من تأثير على زيادة الإنتاج ورفع معدلات التشغيل ونقل التكنولوجيا (الشافعي، 2005). وقد ساهمت الديناميكيات العالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في توسع عولمة السلع والخدمات والأسواق المالية، بحيث فاقت بذلك ديناميكية التجارة العالمية في التأثير على التنمية الاقتصادية (Kozak & Shengelia, 2014). ورغم ذلك، كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو محلاً للجدل في الدراسات التطبيقية، وفي ذلك أشارت دراسة (Jana, et al. (2019 بأنه من الصعب تعميم هذه العلاقة لكونها تخضع بشدة للتغير وفقاً لاختلافات البيئة المؤسسية والسياسية والتنظيمية. وقد أثبتت هذه الدراسة وجود علاقة طردية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الهند، سواء في الأجل القصير أو الطويل. أما دراسة الزهراني (2004)، والتي قيمت أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث دورها في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2000م، فتوصلت إلى وجود علاقة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أما في الأجل القصير فيساهم هذا الاستثمار في النمو ولكن بشكل ضعيف. أوصت الدراسة بضرورة تخطي المعوقات التي تعرقل من تدفق الاستثمارات، والإسراع للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وكذلك، حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، أضافت دراسة (Belloumi & Alshehry (2018 تأثير استثمار رأس المال المحلي على النمو. هذا وإن أظهرت النتائج -على خلاف الدراسة السابقة- وجود علاقة سلبية طويلة الأجل وثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وكذلك بالنسبة للاستثمار في رأس المال المحلي. خلصت الدراسة إلى حتمية اتخاذ سياسات فعالة لتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع إيلاء الأهمية لطبيعة الاستثمارات وتوجيهها نحو المشاريع الأكثر إنتاجية والتي تعزز من النمو الاقتصادي. هذا فضلاً عن أهمية تنويع الأنشطة الاقتصادية بحيث تكون أكثر استقلالية عن الربيع النفطي.

إضافة إلى الانفتاح التجاري والاستثمار الخارجي، تتأثر العلاقات الاقتصادية الدولية بأسعار الصرف وتقلباتها. تؤثر تقلبات أسعار الصرف على حوافز التجارة، وتعد مقياساً للقدرة التنافسية الحقيقية، خاصة وأنها ترتبط بالأسعار والتكاليف والإنتاجية النسبية لدولة معينة مقابل بقية دول العالم. وقد أشارت دراسة (Umaru, et al. (2018 -وفق ما يتضح من استعراضها للأدبيات- إلى غموض تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة الدولية وكذلك على النمو الاقتصادي. اختبرت الدراسة الآثار المترتبة على تقلب سعر الصرف على النمو الاقتصادي للدول الناطقة باللغة الإنجليزية في غرب أفريقيا، فاتضح أن سعر الصرف الحقيقي له تأثيره السلبي والمعنوي على الناتج المحلي الإجمالي. كما أشارت الدراسة إلى أن سعر الصرف الذي يمكن التنبؤ به والمستقر نسبياً يعد ضرورياً لتعزيز النمو الاقتصادي. هذا وقد اختبرت دراسة (Korkmaz (2013 علاقة أسعار الصرف بالنمو الاقتصادي في تسع دول أوروبية (فرنسا، ألمانيا، المجر، اليونان، إيطاليا، إسبانيا، تركيا، بولندا، وإنجلترا). واتضح من نتائج الدراسة أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين سعر الصرف الأجنبي والنمو الاقتصادي في الدول التسع، وأن هذه العلاقة السببية هي أحادية الاتجاه من سعر الصرف إلى النمو.

بحثت دراسة (Barguelli, et al. (2018 في تأثير تقلبات أسعار الصرف على ديناميكيات النمو الاقتصادي في 45 دولة أوروبية خلال الفترة 1985-2015م. أظهرت النتائج أن تقلبات أسعار الصرف الأسمية والحقيقية آثار سلبية وذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي. كما أشارت الدراسة إلى أن آثار

التقلبات تكون سلبية وقوية في البلدان ذات أنظمة أسعار الصرف المرنة، في حين أنها ليست كذلك في البلدان ذات الأنظمة الثابتة، مما يظهر أهمية اتباع الدول لسياسة تثبيت أسعار الصرف.

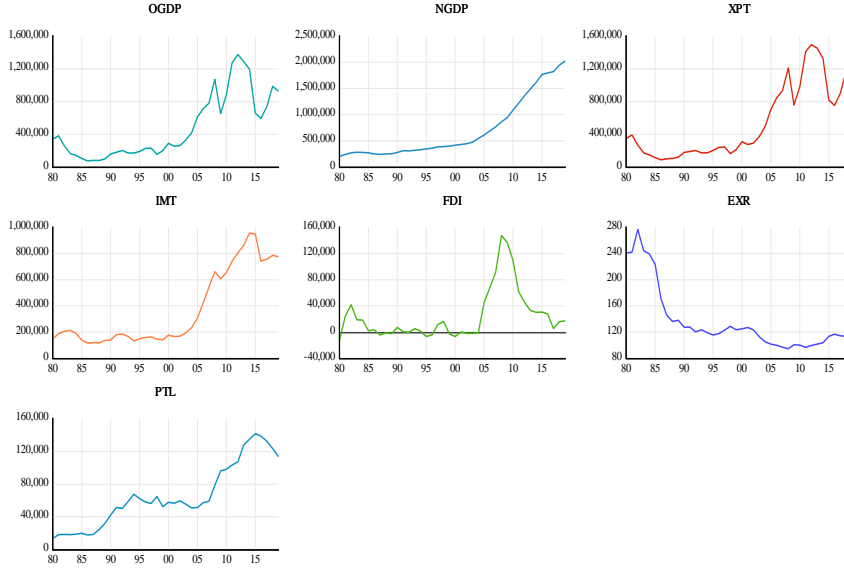
هذا وترتبط العلاقات الدولية بحركة العملة وعودها، حيث يشكل التنقل الدولي للعملة عاملاً للتقارب على مستوى الدول. تعتمد الدول وخاصة النامية منها على عمالتها الموجودة في الخارج كمصدر مهم ومستقر للدخل، يساهم في زيادة المدخرات الوطنية وتقليل القيود المرتبطة بالنقد الأجنبي وميزان المدفوعات (Sutradhar, 2020). وفي مقابل ذلك، تستفيد الدول المستقبلية للعملة الوافدة في الإنتاج ولكنها تتضرر من حوالات هذه العملة لمواطنهم. وقد بحثت دراسة (Sutradhar (2020 في تأثير تحويلات العمالة على النمو الاقتصادي لأربعة دول في جنوب آسيا، وهي بنغلاديش، الهند، باكستان، وسيريلانكا. أظهرت النتائج تأثير سلبي للتحويلات على النمو الاقتصادي في الدول المعنية باستثناء الهند التي تؤثر تحويلات عمالتها في الخارج إيجابياً على النمو. وترجع الدراسة التأثير السلبي للتحويلات إلى العديد من العوامل، منها أن هذه التحويلات قد تساهم في تخفيف الفقر ولكنها لا تزيد من النمو، حيث تخصص لأغراض استهلاكية لا إنتاجية، فضلاً عن الآثار السلبية المترتبة على هجرة العقول وافتقار الاقتصاد لعمالته الماهرة.

ولا تعتمد المملكة العربية السعودية الكثيف على العمالة الوافدة -واعتبارها ثالث دولة في العالم من حيث حجم تحويلات العاملين بعد الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة- اهتم الباحثون بدراسة تأثير هذه التحويلات على النمو الاقتصادي للدولة، فكان منهم (Aikhatlan (2013 الذي أشار إلى أن تحويلات العمالة للخارج لها تأثير سلبي قصير الأجل على النمو الاقتصادي في المملكة، أما على الأجل الطويل فلم تكن ذات معنوية إحصائية. خلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في المملكة مدفوع بالسياسات المالية التوسعية للدولة، والتي تعزز من النمو وتزيد من تدفقات التحويلات العمالية للخارج. أما دراسة (Rahmouni & Debbiche (2017، فتؤكد على أن تدفق التحويلات الخارجة في المملكة يقلل من الميل الحدي للاستهلاك، لتفضيل العمالة الأجنبية لادخار دخلهم وتحويله لمواطنهم، وبالتالي يقلل مضاعف الإنفاق الحكومي من كفاءة هذا الإنفاق في تعزيز النشاط الاقتصادي، فينخفض النمو. ورغم ذلك لم تتمكن الدراسة من إثبات المعنوية الإحصائية لتحويلات العمالة في التأثير على النمو الاقتصادي.

النموذج القياسي لتحليل تأثير متغيرات العلاقات الاقتصادية على النمو والتنوع الاقتصادي:

استناداً على الأدبيات النظرية والتطبيقية السابقة، تم تحديد العلاقات محل الدراسة لتحليل تأثير المتغيرات بالعلاقات الاقتصادية الدولية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي ليعبر عن النمو الاقتصادي، من خلال نموذجين للنمو أولهما للناتج المحلي الإجمالي النفطي، وثانيهما للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وقد تمثلت المتغيرات المستقلة المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي -كما سبق ذكره- في خمسة متغيرات وهي: إجمالي الصادرات، إجمالي الواردات، صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف الحقيقي، والتحويلات الشخصية للعاملين. اعتمد التحليل على بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1980-2019م للمتغيرات السابقة، والتي يتضح اتجاهها العام عبر الزمن في الشكل اللاحق رقم (1).

شكل رقم (1) الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة



اعتمد تقدير النموذج القياسي بداية على الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، وذلك باستخدام برنامج Eviews11. أظهرت النتائج المعنوية الإحصائية

لكل من الصادرات والواردات وأسعار الصرف في النموذج الأول، بينما أظهر النموذج الثاني العكس، فأتضحت معنوية كل من الواردات والاستثمار الأجنبي وتحويلات العاملين. اتضح من النتائج ارتفاع القيمة التفسيرية للنموذج المقدر، حيث بلغ معامل جودة التوفيق (معامل التحديد R^2) 99.7% و 94.9% للنموذجين النفطي وغير النفطي على التوالي، كما دلت إحصائية F على المعنوية العالية للمتغيرات المستقلة مجتمعة في تفسير تغيرات المتغير التابع في النموذجين. وبإجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من خلو النموذجين من مشاكل القياس، تبين من اختبار "بروسش-جودفري" Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين قيم الخطأ العشوائي، كما تبين من اختبار "بروسش-باجن-جودفري" Breusch-Pagan-Godfrey's Heteroskedasticity Test وجود مشكلة اختلاف تباين البواقي، وذلك في كلا النموذجين. هذا في حين اتضح أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي في النموذج الأول ولكنها لا تتبعه في النموذج الثاني. وفي سبيل تحسين النتائج تم تحويل الدوال الخطية إلى الصورة شبه اللوغاريتمية، والمتمثلة في الدالتين التاليتين:

$$LOGDP_t = \beta_0 + \beta_1 XPT_t + \beta_2 IMT_t + \beta_3 FDI_t + \beta_4 EXR_t + \beta_5 PTL_t + U_{t..} \quad (3)$$

$$LNGDP_t = \beta_0 + \beta_1 XPT_t + \beta_2 IMT_t + \beta_3 FDI_t + \beta_4 EXR_t + \beta_5 PTL_t + U_{t..} \quad (4)$$

بتقدير النموذج شبه اللوغاريتمية، أصبحت كافة المتغيرات ذات معنوية إحصائية بالنسبة للنتائج النفطي، في حين أكدت النتائج بالنسبة للنتائج غير النفطي على المعنوية الإحصائية للواردات وتحويلات العاملين فقط. أعطى النموذج نتائج أفضل، ولكن لم يتم حل مشكلتي الارتباط التسلسلي واختلاف التباين. وعلى ذلك، وفي محاولة لحل مشاكل القياس وتجنب الانحدار الزائف الذي قد ينتج عن عدم استقرار وسكون السلاسل الزمنية، تم إجراء اختبار جذر الوحدة لـ "ديكي-فولر" Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية. أظهر الاختبار أن السلاسل الزمنية لكافة المتغيرات غير مستقرة عند المستوى $I(0)$ ، ولكن بأخذ الفروق الأولى $I(1)$ أصبحت جميعها مستقرة. وبناء على ذلك تم تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL للتكامل المشترك كبديل أمثل لتقدير علاقات بيانات السلاسل الزمنية محل الدراسة.

وبناء على نموذج الانحدار الذاتي VAR، تم تحديد طول فترة الإبطاء VAR Lag order بأربع فترات. وتم تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL والذي تمت صياغته على النحو التالي:

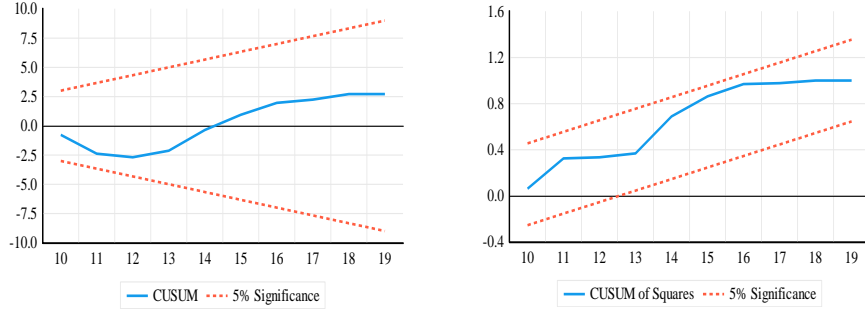
$$\Delta(LOGDP)_t = \beta_0 + \beta_1(LOGDP)_{t-1} + \beta_2(XPT)_{t-1} + \beta_3(IMT)_{t-1} + \beta_4(FDI)_{t-1} + \beta_5(EXR)_{t-1} + \beta_6(PTL)_{t-1} + \sum \beta_7 \Delta(LOGDP)_{t-i} + \sum \beta_8 \Delta(XPT)_{t-i} + \sum \beta_9 \Delta(IMT)_{t-i} + \sum \beta_{10} \Delta(FDI)_{t-i} + \sum \beta_{11} \Delta(EXR)_{t-i} + \sum \beta_{12} \Delta(PTL)_{t-i} + \varepsilon_i \dots (5)$$

$$\Delta(LNGDP)_t = \beta_0 + \beta_1(LNGDP)_{t-1} + \beta_2(XPT)_{t-1} + \beta_3(IMT)_{t-1} + \beta_4(FDI)_{t-1} + \beta_5(EXR)_{t-1} + \beta_6(PTL)_{t-1} + \sum \beta_7 \Delta(LNGDP)_{t-i} + \sum \beta_8 \Delta(XPT)_{t-i} + \sum \beta_9 \Delta(IMT)_{t-i} + \sum \beta_{10} \Delta(FDI)_{t-i} + \sum \beta_{11} \Delta(EXR)_{t-i} + \sum \beta_{12} \Delta(PTL)_{t-i} + \varepsilon_i \dots (6)$$

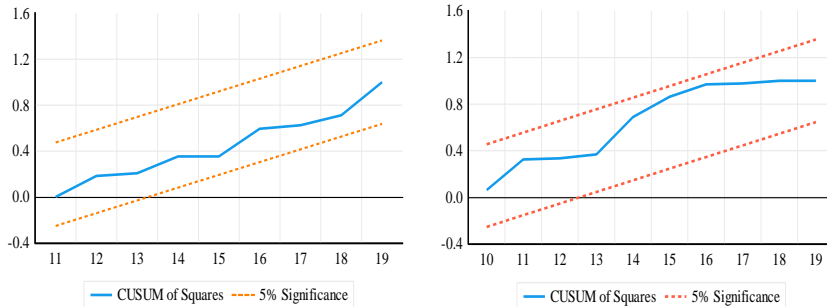
أظهر اختبار القيود F-Bound Test الدلالة الإحصائية طويلة الأجل في النموذجين، وإن اتضح وجود علاقات معنوية بين كافة المتغيرات ما عدا IMT في التأثير على النمو الاقتصادي للنتائج النفطية، حيث يؤثر XPT طردياً في حين يؤثر كل من FDI ، EXR ، و PTL عكسياً على نمو الناتج المحلي النفطي على الأجل الطويل. أما النموذج غير النفطي فأشار -رغم توافق إشارة المعاملات مع النموذج النفطي- إلى عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الناتج غير النفطي) على الأجل الطويل.

وبذلك، تم تقييم أثر المتغيرات محل الدراسة في النموذجين النفطي وغير النفطي باستخدام منهجية تصحيح الخطأ Error Correction، فأظهرت أن معامل تصحيح الخطأ ECT_{t-1} يساوي 0.5564 في النموذج النفطي، مما يعني أن انحرافات النمو التي تحدث في الأجل القصير يتم تصحيحها بسرعة 55.6% للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل. وفيما يتعلق بالنموذج غير النفطي سجل معامل ECT_{t-1} قيمة 0.02117، الأمر الذي يدل على أن انحرافات النمو في الأجل القصير إبتم تصحيحها بسرعة 2.1% لتحقيق التوازن في الأجل الطويل. وقد أظهر اختبار "والد" Wald Test معنوية كافة المتغيرات في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي النفطي في الأجل القصير، وكذلك معنوية كافة المتغيرات باستثناء FDI في التأثير على الناتج المحلي غير النفطي.

وأخيراً وللتأكد من جودة النموذجين، تم إجراء اختبار اللازمة للتحقق من خلو النموذج من مشاكل القياس، كما تم التحقق من الاستقرار الهيكلي لمعاملات نموذجي ARDL المقدرين، باستخدام إحصائية CUSUM و CUSUM of Squares التي أظهرت -كما في الشكلين (2) و(3) وقوع منحنى المجموع التراكمي للبقايا المرتدة داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% في النموذجين، الأمر الذي يؤكد على استقرار مقدرات النموذجين هيكلياً.



شكل (2) اختبار استقرارية نموذج النمو النفطي



شكل (3) اختبار استقرارية نموذج النمو غير النفطي

الخلاصة والتوصيات:

من واقع ما تم استعراضه من الأدبيات، ونتائج الدراسة، يتبين أن القطاع النفطي لا زال هو المهيمن الأكبر على الاقتصاد السعودي، مع ارتباط النمو الاقتصادي للنتائج النفطي بتوسع العلاقات الدولية من خلال الصادرات. هذا وإن كان تأثير الواردات سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي (النفطي وغير النفطي) -بما يتوافق والنظرية الاقتصادية- حيث تعتمد المملكة العربية السعودية على الواردات بشكل كبير، سواء في الحصول على مستلزمات الإنتاج أو الاستهلاك المباشر. الأمر الذي تتضح معه أهمية تعزيز التصدير وتنويع القاعدة التصديرية، والذي بدوره يستلزم المزيد من جهود التنويع للقاعدة الإنتاجية. ومن جانب آخر، يمكن أن يكون للواردات تأثيراً إيجابياً إذا ما تم توجيه الاستيراد لخدمة نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة التي يمكن من خلالها دعم القطاع الإنتاجي غير النفطي بصورة أكثر كفاءة.

كما ويتضح تأثير الاستثمار سلباً على الناتج النفطي في الأجلين الطويل والقصير، بينما لا يرتبط بالناتج غير النفطي إلى على الأجل القصير، وتتوافق النتيجة مع دراسة الزهراني (2004) بالنسبة للنمو النفطي، ومع (Belloumi & Alshehry, 2018) في طبيعة العلاقة العكسية ولكنها تختلف في كونها تنطبق على النمو غير النفطي، بينما تنطبق هذه العلاقة في دراستنا هذه على النمو النفطي. وبذلك تبرز ضرورة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي وليس سلباً، وبحيث يكون له تأثيره المعنوي والمهم على القطاع غير النفطي. فيعزز من جهود النمو الاقتصادي من جانب وجهود التنويع الاقتصادي من الجانب الآخر.

أظهرت الأدبيات ضبابية تأثير سعر الصرف على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، واتضح من هذه الدراسة أن سعر الصرف يؤثر عكسياً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وإن كان له تأثيره الإيجابي على هذا النمو في الأجل القصير خاصة وأن تأثير سعر الصرف يؤثر على الميزان التجاري ومن ثم على النمو عكسياً في البداية، وقبل أن يبدأ الميزان التجاري في استعادة وضعه بعد فترة من الزمن (3 و4 سنوات وفقاً للنموذج النفطي وغير النفطي على التوالي). إن ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي -وفقاً لنظام سعر الصرف الثابت- كركيزة أساسية لاستراتيجية المملكة للحد من تقلبات النمو الاقتصادي، يعني تجنب التأثير السلبي للتقلبات الاقتصادية الناجمة عن تغيرات أسعار الصرف خاصة بالنسبة للاقتصاد النفطي.

أما عن تحويلات العمالة الأجنبية، فلها تأثيرها الإيجابي على النمو والتنمية الاقتصادية والعلاقات الدولية في الدول المصدرة للعمالة (Gnangnon, 2020)، أما الدول المستوردة للعمالة فتمثل التحويلات تدفقات خارجية للدخل القومي تؤثر سلباً على الناتج. وقد اتضح التأثير السلبي على لهذه التحويلات على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وإن كانت غير معنوية في تأثيرها طويل الأجل على الناتج غير النفطي، إلا أنها ذات معنوية سالبة في الأجل القصير. يتوافق ذلك مع دراسة (Aikhatlan, 2013) التي أكدت على التأثير السلبي قصير الأجل على النمو الاقتصادي في المملكة، وعدم معنويته على الأجل الطويل فلم تكن ذات معنوية إحصائية. ويختلف ذلك مع دراسة (Rahmouni & Debbiche, 2017)، التي لم تتمكن الدراسة من إثبات المعنوية الإحصائية لتحويلات العمالة في التأثير على النمو الاقتصادي. يعود الاختلاف في النتائج لاختلاف المتغير التابع الممثل للنمو، فبينما اتضح وجود علاقة طويلة الأجل بين تحويلات العاملين ونمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي (بالأسعار الجارية) في دراستنا هذه، اعتمدت دراستي (Aikhatlan و Rahmouni & Debbiche) على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي.

ومن خلال ما تقدم، تخرج الباحثان ببعض التوصيات التي قد تعزز من تحقيق العلاقات الدولية لعوائد ملموسة على الاقتصاد السعودي، والمتمثلة في التالي:

- تعزيز القيم المضافة للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال استغلال الإيرادات النفطية في الاستثمار بقطاع الصناعات التحويلية، الزراعة، السياحة، والقطاعات الواعدة الأخرى، مع ضرورة التركيز على نقل التكنولوجيا والنهوض بالاقتصاد المعرفي والرقمي.
- تحسين مكانة القطاع الخاص وتطوير أداءه والعمل على استمرار توفير التمويل اللازم له من خلال تحسين وضعية مناخ الأعمال وتوفير مزيد من الحوافز الاستثمارية. هذا إضافة إلى توفير الحوافز

- للقطاع الخاص، من خلال زيادة القيام اتفاقيات التبادل التجاري لزيادة الانفتاح التجاري المعزز للنمو وتنويع القاعدة الاقتصادية والتصديرية.
- تشجيع وتعزيز القدرة التنافسية للمجالات الواعدة التي يمكن أن تساهم في إحلال الواردات وتنويع الصادرات.
 - تسهيل الحصول على الواردات من المعدات والآلات المستخدمة في العمليات الإنتاجية اللازمة في القطاع الصناعي وإعفائها جمركياً من الضرائب، مقابل تقنين استيراد السلع المنافسة للمنتج المحلي.
 - استمرار الجهود الرامية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، كأحد الحلول المثلى لتنويع الاقتصاد وتحقيق نمو الناتج غير النفطي، والاستفادة من الجاذبية الاستثمارية للمملكة من حيث المقومات وتنوع الفرص. يتطلب الأمر التغلب على تحديات الاستثمار الأجنبي، وذلك بتسهيل الإجراءات وتقديم أفضل الخدمات اللوجستية وتوفير الشفافية وكفاية المعلومات والبيانات.
 - تسخير الدراسات المتعمقة لتحليل تأثير نظام سعر الصرف الثابت، والذي وإن كان ذو أهمية كبرى في استقرار السياسة المالية للدولة، إلا أن تأثير سعر الصرف الحقيقي السلبي على النمو الاقتصادي (نتيجة الانخفاض النسبي لسعر الصرف الحقيقي منذ بداية الألفية الجديدة) يتطلب مزيد من الدراسات في السياسة الحالية والنظم البديلة لسعر العملة، وتأثير كل منها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
 - الاستفادة من الحجم الكبير للعمالة الأجنبية في تعبئة تدفقات رؤوس الأموال الخارجة، بالصورة التي تستقطب هذه الأموال محلياً بدلاً من تحويلها للخارج فننشط الاستهلاك وتدعم الاستثمار. ويتطلب ذلك إعادة النظر في الرسوم المفروضة على العمالة الوافدة ومرافقيهم من جهة، ووضع القوانين المحفزة للملك العقاري والاستثمار داخل البلاد.

المراجع

- ابن لغيصم، سعود (2011). أثر التجارة الخارجية في نمو وتطور الاقتصاد في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990-2009. جامعة مؤتة. الأردن.
- جديدين، لحسين (2016). استراتيجية التنويع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي. مجلة البشائر الاقتصادية، 2(7): 234-247.
- حاتم، سامي عفيفي (1989). دراسات في الاقتصاد الدولي. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة.
- حمو، طارق (2018). دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية. مركز كرداش للدراسات. روجع من: <http://nlka.net/pdf/12569371851536754813.pdf>
- الخطيب، ممدوح (2014). التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي. المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعة دول مجلس التعاون. الرياض.
- الذخيل، خالد بن إبراهيم (2001). العلاقات التجارية التبادلية بين المملكة العربية السعودية وأهم شركائها التجاريين. مجلة العلوم الاجتماعية، 29 (1): 37-70.
- الزهراني، بندر (2004). الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. رسالة ماجستير. جامعة الملك سعود. الرياض.
- الشافعي، محمد إبراهيم محمود (2005). دور العلاقات الاقتصادية الدولية في منظومة الاقتصاد القومي. مركز تطوير تدريس العلوم. جامعة عين شمس. القاهرة.
- شامية، عبدالله (1989). تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي. الجامعة الأردنية، 16(1): 62-84.
- الشرق الأوسط (2019). وزير سعودي: "رؤية المملكة 2030" تواكب أهداف مجموعة العشرين. الشرق الأوسط، 14759، 26 إبريل. روجع من: <https://aawsat.com/home/article/1695706/>
- كرم، فوزية خدا (2011). التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية. مجلة العلوم السياسية، 43: 171-188.
- الكواز، أحمد (2008). التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي. المعهد العربي للتخطيط. الكويت.
- مؤسسة النقد العربي السعودي (2019). الإحصاءات السنوية. روجع من: <http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx>

- مؤسسة النقد العربي السعودي (2020). التقرير السنوي السادس والخمسون. روجع من: <http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx>
- هديسون، جون وهرنر، مارك (1987). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. ترجمة: طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي. دار المريخ للنشر. الرياض.
- هفدت، مارتن (2014). *التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي.
- Agbo, Elias Igwebuikie; Ebere, Agu Ruphina; and Eze, Loveth Oluchukwu (2018). Impact of international trade on the economic growth of Nigeria. *European Journal of Business and Management*, 10 (18): 22-30.
- Aljebri, Mohammed (2018). Non-oil trade openness and financial development impact on economic growth in Saudi Arabia. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 8 (5): 251-260.
- Alkhatlan, Khalid A. (2013). The nexus between remittance outflows and growth: A study of Saudi Arabia. *Economic Modelling*, 33: 695-700.
- Balavac, Merima & Pugh, Geoffrey Thomas (2016). The link between trade openness, export diversification, institutions and output volatility in transition countries. *Economic Systems*, 40: 273-287.
- Barguelli, Achouak; Ben-Salha, Ousama; and Zmami, Mourad (2018). Exchange rate volatility and economic growth. *Journal of Economic Integration*, 33 (2): 1302-1336.
- Belloumi, Mounir and Alshehry, Atef (2018). The impact of domestic and foreign direct investments on economic growth in Saudi Arabia. *Economies*, 6 (18): 1-17.
- Bokhari, Abla A. H. (2017). Economic diversification in Saudi Arabia: Looking beyond oil. *International Journal of Science Commerce and Humanities*, 5 (2): 1-12.
- Chow, Peter C. Y. (2016). Taiwan in International Economic Relations. *Orbis*, 60 (4): 531-549.
- Gnanon, Sèna Kimm (2020). Trade openness and diversification of external financial flows for development: An empirical analysis. *South Asian Journal of Macroeconomics and Public Finance*, 9 (1): 22-57.
- Huchet-Bourdon, Marilyne; Le Mouël, Chantal; Vijil, Mariana (2018). The relationship between trade openness and economic growth: Some new insights on the openness measurement issue. *World Economy*, 41 (1): 59-76.
- Jana, Shib Sankar; Sahu, Tarak Nath; and Pandey, Krishna Dayal (2019). Foreign direct investment and economic growth in India: A sector-specific analysis. *Asia-Pacific Journal of Management Research and Innovation*, 15 (1-2): 53-67.
- Jošić, Hrvoje and Bašić, Maja (2019). When Linder meets gravity model: the case of USA, Germany and Japan. *FEB Zagreb 10th International Odyssey Conference on Economics and Business*. Opatija. <https://www.bib.irb.hr/1006848>
- Korkmaz, Suna (2013). The effect of exchange rate on economic growth. *2nd International M-Sphere Conference*. Dubrovnik, Croatia, 10-12 October.
- Kozak, Yuriy and Shengelia, Temur (eds.) (2014). *An introduction to international Economic Relations*. Tbilisi: Publishing House “Universal”.

- OECD (2007). Glossary of Statistical Terms. Retrieved from: <https://stats.oecd.org/glossary/download.asp>
- Rahmouni, O. and Debbiche, I. (2017). The effects of remittances outflows on economic growth in Saudi Arabia: Empirical evidence. *Journal of Economics and International Finance*, 9 (5), 36-43.
- Sutradhar, Soma Rani (2020). The impact of remittances on economic growth in Bangladesh, India, Pakistan and Sri Lanka. *International Journal of Economic Policy Studies*, 14: 275-295.
- Umaru, H.; Aguda, N.A.; and Davies, N.O. (2018). The effects of exchange rate volatility on economic growth of West African English-speaking countries. *International Journal of Academic Research in Accounting*, 8(4): 131-143.
- World Bank (2020). The World Bank Data: Saudi Arabia. Retrieved from: <https://data.worldbank.org/country/SA>

